

التقرير اليومي

2007/6/13

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

التقييمات الإستخبارية الأخرى حول العراق

بقلم بول ر. بيلار؛ ناشيونال إنترست؛ 2007/6/6

ملاحظة للمؤلف: إن المقالة التالية هي عرض أولي لمقالة أطول ستظهر في إصدار مقبل لـ **The National Interest**.

ما الذي يتبادر للذهن عندما يذكر شخص ما الإستخبارات وحرب العراق؟ لماذا تم تمزيق التقييم الإستخباري حول برامج الأسلحة اللاتقليدية، بالطبع، التي تُدعى بها بقوة في تقرير من 500 صفحة كانت لجنة إستخبارات مجلس الشيوخ قد أصدرته مع كثير من الطبل والزمر، الى قطع متناثرة في تقرير آخر من 500 صفحة بواسطة لجنة معينة رئاسياً، وكان عرضة للسخرية والنشويه بصورة حقيرة منذ ذلك الحين؟

إلا أن تقرير تقديرات الأسلحة كان واحداً من ثلاث تقييمات سرية، فقط، منسقة بين دائرة الإستخبارات حول العراق كانت دائرة المخابرات قد أصدرتها في الأشهر التي سبقت الحرب. فلا تشعر بالأسف إن كنت فوت على نفسك التقييمان الآخريان اللذان إنكبنا على التحديات الرئيسة التي قد يمثلها العراق، على الأرجح، خلال السنوات العديدة الأولى بعد إزالة صدام، وكذلك على الإرتدادات المحتملة في المنطقة الخيطة (بالعراق). فبعدما تم الإحتفاظ بها في مغلقات مخفية (ما عدا تسريبات قليلة) لأكثر من 4 سنوات، أصدرت لجنة مجلس الشيوخ، وبهدوء، نسخات معدة ومجهزة لتلك التقييمات على موقعها الإلكتروني في 25 أيار، في الوقت الذي كان الأميركيون يبدأون عطلة يوم الذكرى (يقع في 30 أيار) خلال نهاية الأسبوع.

وكنت قد بدأت العمل بمذنب التقييمين الأخيرين وأشرفت على المسودة والتنسيق. أما مسؤولياتي في ذلك الحين كضابط إستخبارات للشرق الأدنى وجنوب آسيا فكانت متعلقة بتحليل القضايا السياسية، الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة. فواجب أي ضابط إستخباري ليس فقط التجاوب مع طلبات صناعات السياسة، وإنما التنبؤ بمآلاتهم وإستشعارها. فمع تصميم الإدارة المضي الى الحرب ووضوحه بشكل مؤلم خلال العام 2002، باشرت بهذه التقييمات لمساعدة صناعات السياسة وأولئك المسؤولين عن تنفيذ سياستهم وفهم ما الذي سيمرون به بعد ذهاب صدام. وعقب ممارسة مشتركة لمجلس الإستخبارات الوطني مع عدد من المشاريع التي تحمل صفة المبادرة الذاتية، حصلنا على

مكتب سياسي- وهو في هذه الحالة فريق عمل التخطيط السياسي للإدارة الأميركية- لتوفير غطاء ما عن طريق الموافقة على أن يوضع ضمن قائمة كعميل معروف بإعلانه أو يتخاذه موقفاً معيناً.

إنّ الإفتضاح وسوء السمعة الهائل الذي حققه التقييم حول برامج الأسلحة كان مجهوداً مبذولاً عن علاقته هذا التقييم بأي دور لعبه، أو كان عليه أن يلعبه، في قرار شن الحرب. فالإدارة لم تطلبه مطلقاً (الديمقراطيون في لجنة إستخبارات مجلس الشيوخ فعلوا). فخطها العام بخصوص برامج الأسلحة كان ثابتاً جداً قبل كتابة التقرير، وكما إعترف البيت الأبيض لاحقاً، فإنّ الرئيس (من ثمّ مستشار الأمن القومي) لم يقرأه حتى- كما لم يقيم بذلك معظم أعضاء الكونغرس. لقد برهنت المعارضة المناهضة للحرب عند الكثيرين في الوطن والخارج الذين تقاسموا سوء الفهم المتعلق ببرامج الأسلحة، بأنّ ذلك الفهم لم يكن يتضمن أن الحرب كانت ضرورية، على عكس جهود التسويق الهائلة للإدارة.

وبالمقابل، فقد تحدثت تلك التقييمات مباشرة عن عدم الإستقرار، الصراع، والثغرة السوداء التي تبتلع الدماء والممتلكات، والتي توصلنا الى معرفتها على مدى السنوات الأربع الماضية بصفتها العراق. فالتقييمات وصفت الخطوط والحدود الرئيسة للفوضى التي كانت ستحصل، بما في ذلك الثقافة السياسية غير الواعدة وغير الديمقراطية، الجهود الضرورية بمستوى خطة "مارشال" لإعادة الإعمار الإقتصادي، مشكلة اللاجئين الرئيسة، العدائية التي يمكن أن تكون موجهة ضد أية قوة محتلة لا توفر خدمات أمنية وشعبية ملائمة، وإستغلال الصراع من قِبل القاعدة وإرهابيين آخرين.

وقد كشف تقرير لجنة مجلس الشيوخ، الذي صدر قبل أسبوعين، عن إنقسامات حزبية حادة (بين الحزبين)، حادة الى درجة بحيث أنّ التعليقات التقييمية هي تصريحات منفصلة من قِبل أعضاء الأكثرية والأقلية. أما تركيز الصدام السياسي فكان حول ماهية الملاحظة التي كان على إدارة بوش الأخذ بها من الأحكام الصادرة عن الإستخبارات. فالجانباين إختلفا حتى حول تضمين التقرير قائمة عمّن تسلم التقييمات.

وعلى كل حال، فإنّ قصة تقييمات ما قبل الحرب هذه لها تعقيدات أخرى وهي، في الحد الأدنى، تعقيدات هامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالجدل الحالي حول سياسة العراق. فالتقييمات تدعم الطرح الذي يقول بأنّ العملية في العراق كانت، دوماً، مأمورية شخص غبي بدلاً من كونها فكرة جيدة فسدت بسبب التنفيذ السيء، مما يقتضي ضمناً بأنّ فكرة البحث المستمر عن إستراتيجية رابحة ستكون غير مثمرة على الأرجح. ويدعم البعض فكرة أنّ نظرية التنفيذ السيء يمكن العثور عليها في التقييمات، مثل الملاحظة التي تقول بأنّ الجيش النظامي العراقي يمكن أن يقوم بمساهمة هامة في توفير الأمن (وبذلك فإنهم يتساءلون ضمناً ومقدماً عن الحكمة بحل الجيش).

إلا أنّ ليس لدى الخللين أي سبب يدعوهم لإفترض التنفيذ السيء، كما أن تكهنهم كان مبهماً مع ذلك. بالإضافة إلى ذلك، ووسط البيئة السياسية السفهية التي سادت عندما تمّ تجهيز التقييمات- عندما كان واضحاً بأنّ الإدارة ماضية الى الحرب وبأنّ التحليل الذي يدعم هذا القرار كان مرحباً به أما التحليل المعاكس فلم يكن كذلك- فقد كان من اللافت بأن يصدر عن الخللين رؤية كئيبة كهذه.

أما الملاحظة الثانية- التي أتذكرها حول الفترة التي أخذتها هذه التقييمات لكي تصبح علنية- هو أنّ تقييم أداء جماعة الإستخبارات يميل لأن يكون ميسياً بشدة، مع كثير من النقد الذي له علاقة بأجندات ومصالح المنتقدين أكثر مما له علاقة بأي شيء تقوم به دائرة الإستخبارات. فالتقييمان، اللذان إحتويا على مسائل حساسة قليلة جداً، كان من الأسهل بكثير عدم تصنيفهما سرين بدلاً من تصنيفهما في خانة "سري جداً". ومع ذلك، فقد إستلزم الأمر حوالي ثلاث سنوات أخرى وتغييراً في السيطرة الحزبية في الكونغرس لإصدار التقريرين أو لإصدار أي تقييم آخر مبني عليهما. (لكن ذلك أعطى لجنة مجلس الشيوخ فخر القيام بشيء، حتى ولو بشكل متأخر، لم تقم به نظيرتها في مجلس النواب ولا في القسم التنفيذي).

إنّ مصلحة الجمهوريين هي بحماية الإدارة، وإن قيامهم بتحويل اللوم بخصوص كارثة العراق، وبهذه الطريقة، على دائرة الإستخبارات، بشكل، وبضوح، جزءاً كبيراً من هذه الحماية. لكن مسألة كبش الفداء لها علاقة بالحزبين أيضاً. فبالنسبة لكل أعضاء الكونغرس الذين دعموا الحرب، فإنّ تقييمات نتائج ما بعد الحرب ما هي إلا تذكير في غير محله للكيفية التي دخلوا بها الى معادلة الإدارة الخاطئة والمتعلقة ببرنامج الأسلحة المفترض، والحاجة للقيام بالغزو وللكيفية التي فشلوا بها، وكيف أمّم، في محاولة لحماية انفسهم من التهم بأنهم كانوا لّينين بشأن الأمن الوطني، فشلوا بدراسة كل العوامل التي كانت ستؤثر على تصويتهم.

إنّ الغمز من أداء دائرة الإستخبارات من خلال إهتمام إنتقائي له عواقب تتجاوز كثيراً كرامة المؤسسة وسجلها التاريخي. فعلى سبيل المثال، إنّ التشريع الذ سنّ في أواخر العام 2004 لإعادة تنظيم الفعالية الإستخبارية المشكوك بها، يعتمد في جزء كبير منه على الفهم والإدراك العام- الناقص والخاطيء- بأنّ المعلومات الإستخبارية حول العراق كانت كلها خاطئة.

أما الملاحظة الأخيرة، فتتعلق بكيفية أداء الإستخبارات، بالفعل، حول العراق. إذ قدمت أحكاماً حول القضايا التي تحولت لتصبح الأهم في الحرب (والمتميزة عن تلك التي إستخدمتها الإدارة لتسويق الحرب)، رغم أنّ تلك الأحكام تعارضت، بشكل واضح وجلي، مع الرؤية الوردية للإدارة بالنسبة للعراق. أما بما يتعلق بالجزء الأعظم من تلك الأحكام، فقد كانت صحيحة.

بول ر. بيلار رئيس مجموعة برنامج الدراسات الأمنية في جامعة جورج تاون.

وداعاً أوروبا

(التوجهات السياسية والإجتماعية تدفع بتركيا بعيداً عن الغرب)

بقلم إيلان برمان (نائب رئيس السياسة في مجلس السياسة الخارجية الأميركية في واشنطن)؛ 2007/7/11

العاصفة تختمر على طول البوسفور. فمنذ نيسان الماضي، وعندما أصدر الجيش التركي تهديداً ليس مبهماً بالتدخل في السياسات الوطنية لكبح سلطة الحكومة الإسلامية، والبلاد تغرق في أزمة سياسية.

إنّ حالة الإضطراب الحالية لها علاقة كاملة بالإنقسام الديني- العلماني المتعمق لتركيا. فقبل عقد مضي، قامت حكومة إسلامية بالدعوة الى التساؤل حول الطبيعة العلمانية للجمهورية التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك. فحزب الرفاه، الذي كان ينتمي إليه رئيس الوزراء نيسميتين إرباكان، قد كشف عن أسلمته الخفية بحديثه علناً عن "ناتو إسلامي" يحل محل علاقات أنقرة مع الغرب. إلا أنّ الجيش التركي، في حينها، تحرك بسرعة، عازلاً حكومة إرباكان بإنقلاب ناعم في حزيران 1997، وذلك بعد عام واحد فقط من الحكم.

أما أجندة حزب العدالة والتنمية الحاكم، بالمقابل، فقد كانت أكثر إهاماً- وأكثر نجاحاً. فمنذ إستلامه السلطة في تشرين الثاني 2002، إستطاع من خلال سلسلة مناورات سياسية إستبدال، وبشكل جوهري، الوضع الخلي القائم، وهو ما تسبب بضرر كبير للحارس التقليدي للدولة العلمانية: الجيش التركي. ونتيجة لمبادرات حزب العدالة والتنمية، فقد تم إزالة ضباط عسكريون بشكل متقدم ومتصاعد، من إدارة الإذاعة والتعليم الوطني، وتم تجريد الجيش من إستقلالية الموازنة والسيطرة، وهو الأهم ربما، على المجلس الأمني الوطني التركي المؤثر (Milli Guvenlik Kurulu أو MGK) الذي تحول ليصبح في أيدي المدنيين، مما أعطى حزب العدالة والتنمية صوتاً مقررّاً بشأن صياغة الأولويات الأمنية والدفاعية التركية.

الأرض المشتركة مع الخصوم

لقد كان التحول في السياسة الخارجية لتركيا، بإدارة حزب العدالة والتنمية، تحولاً عميقاً. فعلى مدى السنوات الأربع والنصف الماضية، وتحت المظهر الخارجي للسياسة الخارجية المستقلة، إنساق أنقرة بإتجاه التوافق مع أخصامها التقليديين في الشرق الأوسط، إذ قامت بتطبيع علاقاتها المتأزمة تاريخياً مع سوريا، موقعة معها إتفاقيتين عسكريتين، على الأقل. وخلال هذه العملية، قامت أنقرة بإطلاق ما يدعوه المسؤولون الأتراك "حقبة جديدة" من العلاقات بين أنقرة ودمشق. كما جعلت نفسها منحازة الى إيران وقريبة منها أكثر فأكثر، موقعة على إتفاق أممي ثنائي شديد الأهمية في العام 2004 بالإضافة إلى توسيع التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب مع الجمهورية الإسلامية بعد ذلك. وفي نفس الوقت، أصبحت مواقف أنقرة تجاه أوروبا والولايات المتحدة باردة بشكل بارز. فإذا ما كان المرء يُقاس بالرفقة التي يرافقها، بحسب ما يقول المثل، فإن هذا التحيز مؤشر بالغ- ومشؤوم- لميول ونزعات السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية. ومؤخراً، كانت الصيحة الشعبية مصممة للآذان. فإذا ما كانت التظاهرات المناهضة للحكومة التي لفتت أرجاء البلاد في الأسابيع الأخيرة عبارة عن مؤشر ما، فهذا يدل على أن الأتراك العاديين قلقون بعمق من أن تقودهم أجندة حزب العدالة والتنمية الى ظهور دولة إسلامية. ولقلقهم علاقة بطبيعة هذا الحزب نفسه. فمنذ البداية، كان حزب العدالة والتنمية عبارة عن إئتلاف سياسي ذي نسيج فضفاض متكون من الإسلاميين، القوميين، وحتى الديمقراطيين في المعارضة للحكومة المثيرة للجدل لرئيس الوزراء الأسبق بولند أجاويد. وعلى كل حال، ومنذ العام 2003، كان هناك شعور قوي بأن الجناح الإسلامي لحزب العدالة والتنمية قد قام بخطف صوت الحزب، فإرضاءً أجندته الخاصة على الحكومة والبلاد.

دخول الإتحاد الأوروبي هو بؤرة الإهتمام

كما يعلم كثيرون تمام المعرفة، فإن الأداة التي جعلت الآليات السياسية لحزب العدالة والتنمية ممكنة مصنوعة في أوروبا. فعلى مدى العقدين الماضيين، كانت العضوية في مجتمع الدول الأوروبية هدفاً مركزياً للسياسة الخارجية التركية. إذ تم إعطاء طموحات أنقرة حقنة كبيرة في الذراع في العام 2005، وذلك عندما إفتتح الإتحاد الأوروبي مفاوضات رسمية مع تركيا حول العضوية. إلا أن حزب العدالة والتنمية تلاعب، بمهارة وإتقان، بالمتطلبات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية الناتجة لزيادة سلطته والتقليل من تلك التي للجيش التركي. وفي خلال هذه العملية، أصبح معيار الدخول للإتحاد الأوروبي حبة سامة من نوعها- حبة يعتقد كثيرون بأنها تساعد على تبديل سمة الدولة التركية، بشكل تقدمي.

وبالنتيجة، طار التغيير في الهواء. وتقوم الآن الفئات السياسية التركية المنقسمة والسيسة السمعة بالإنضمام في مجهود لتأمين صوت حاسم في الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية المحددة بـ 22 تموز. ومع ذلك، فإن احتمال حصول تدخل عسكري، إما قبل إستطلاعات الصيف أو مباشرة بعد ذلك، لا يزال أمراً "مرجحاً أكثر بكثير مما هو مفهوم وشائع"، بحسب أحد المراقبين الذي له علاقات وثيقة مع أركان الجيش التركي.

وعلى كل حال، فإن ما يبدو واضحاً الآن هو أن من المرجح أن تكون أوروبا هي الخاسر الأكبر في هذا الصراع على السلطة والسيطرة السياسية بين الفريقين. فإذا ما تمكن حزب العدالة والتنمية من إنجاز إنتصار إنتخابي آخر، فإنه سيسعى، من دون شك، لمتابعة تحيز تركيا بإتجاه الشرق، وهو ما سيتسبب بأذى وضرر كبيرين للإتحاد الأوروبي.

ومن جهة أخرى، من المرجح أن يؤدي إنتصاراً ما لإئتلافات الوسط- اليسار أو اليمين- اليسار الناشئة إلى وصول نخبة سياسية أكثر قومية ولكن أقل وثوقاً بفوائد العضوية الأوروبية لبلادهم. وإذا ما بدأ الجيش التركي فعلاً بإنتقلاب، فمن المرجح عندها أن لا تنسى الحكومة الناتجة - أو تسامح- دور أوروبا غير البناء في مساعدة حزب العدالة والتنمية على تبديل جمهورية أتاتورك. أضف الى كل ذلك

التغيرات التي تشق طريقها داخل الإتحاد الأوروبي نفسه، حيث ينذر الإنتصار الرئاسي الأخير لنيكولا ساركوزي بموقف أكثر عدائية تجاه الدخول التركي للإتحاد الأوروبي، وحيث يتشكل ما يبدو صيفاً حاراً في أوروبا.



Research Services Group
www.ipileb.com